

## السيادة الوطنية في ظل العولمة

*The national sovereignty in light of globalization*غنية أفنوخ<sup>1\*</sup>Ghania AFNOUKH<sup>1\*</sup><sup>1</sup>جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر)، gh.afnoukh@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/06/05

تاريخ القبول: 2024/04/16

تاريخ الإرسال: 2024/10/03

**Abstract:**

This study focuses on tracing the development of the concept of sovereignty through the various stages it witnessed, from its absolute character to its relative character, following the profound transformations witnessed in the international environment.

Then, it discusses the various repercussions of globalization on national sovereignty.

At the end of the analysis, we reach the conclusion that national sovereignty, despite all the restrictions it suffers from, will remain as long as the nation-state remains.

**Keywords:** National sovereignty; the nation-state; globalization; the new world order; international transformations.

**ملخص:**

تركز هذه الدراسة على رصد تطور مفهوم السيادة عبر المراحل المختلفة التي شهدتها وتحوله من الطابع المطلق إلى الطابع النسبي على إثر التغيرات العميقة التي عرفتتها البيئة الدولية، والتطرق بعدها لمختلف آثار العولمة على السيادة الوطنية. لنصل في نهاية التحليل إلى نتيجة مفادها أن السيادة الوطنية على الرغم من كل ما تعانيه من تقييد إلا أنها ستبقى ما بقيت الدولة القومية.

**الكلمات المفتاحية:** السيادة الوطنية، الدولة القومية، العولمة، النظام العالمي الجديد، التحولات الدولية.

\* المؤلف المرسل.

## 1. مقدمة

كان مفهوم السيادة ولا يزال أحد المقومات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الدولة، لكن التطورات السريعة التي شهدتها البيئة الدولية أدت إلى تصاعد قوى خاصة تتنافس الدولة بل وأفقدتها جزءا كبيرا من سيادتها، مما جعل هذه الوحدة السياسية، التي كانت محور التشريعات، مجرد وحدة ضمن شبكة من الوحدات المتعددة في عالم يزداد تعقيدا وتشابكا وتقلصا، فلم تعد الدولة وحدها مسؤولة مسؤولية تامة عن حدودها وأمنها ومصيرها.

كما أدى تراجع سيادة الدولة القومية في ظل تنامي مسار العولمة إلى التحول من التركيز على الدولة كفاعل رئيسي ووحيد إلى التعددية في طبيعة أعضاء النسق العالمي في ظل ما يسمى "منظور ما بعد العلاقات الدولية"، وما أنجر عنه من تصدع المبادئ الأساسية التي ارتكز عليها التنظيم الدولي منذ معاهدة وستفاليا (1648) وذلك من خلال التشكيك في السيادة الوطنية، وفي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وكذا تغير طبيعة الصراعات الدولية حيث تحول الصراع شرق- غرب الذي غلب عليه الطابع الإيديولوجي إلى صراع شمال- جنوب والذي يغلب عليه طابع الصراع الاقتصادي.<sup>1</sup>

وتبرز أهمية هذا الموضوع جليا من خلال الأسئلة الجوهرية التي أثارها العولمة حول مكانة الدولة القومية أمام المجتمع العالمي والسيادة الوطنية أمام السيادة العالمية. كما أن إنشاء التكتلات الاقتصادية الكبرى على الصعيد العالمي والأدوار الفاعلة للمؤسسات الاقتصادية الدولية قد جعل التساؤل حول مستقبل الدولة وسيادتها في ظل هيمنة الشركات الكبرى العابرة للحدود والجنسيات ذات مشروعية ملحّة في ظل التطورات الاستراتيجية والاقتصادية.<sup>2</sup>

وفي ظل تراجع الدور التقليدي للدولة ولسيادتها ولأمنها القومي، الذي كان يرتكز في الماضي على السلطة المطلقة وعلى السيطرة على الإقليم وعلى حماية الحدود، لحساب فاعلين

آخرين أصبحوا شركاء في هذه السيادة، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هي التداعيات الأساسية للعولمة على السيادة الوطنية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المحورية اعتمدت الدراسة فرضية رئيسية هي:

يؤدي تنامي مسار العولمة إلى تغيير مفهوم السيادة الوطنية وتقيد ممارستها في الواقع الدولي.

ولاختبار هذه الفرضية والإجابة على الإشكالية المطروحة تنقسم هذه الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين؛ بحيث يتناول المحور الأول مفهوم السيادة ثم سرد تطوره التاريخي من النطاق المطلق إلى النطاق النسبي متأثراً بالتحويلات الدولية وصولاً إلى التأسيس النظري للمفهوم. أما المحور الثاني فيتطرق للانعكاسات الأساسية للتيار العولمي على السيادة الوطنية على المستوى النظري، وعلى صعيد العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي.

وبما أن الهدف من البحث يكمن في تتبع المسار التطوري لمفهوم السيادة على المستوى النظري وكذا بالنظر للتحويلات الحاصلة على مستوى البيئة الدولية، فإن هذه الدراسة اعتمدت منهجية محددة لتحقيق هذا الغرض بتوظيف المنهج التاريخي والوصفي لرصد المراحل التاريخية المختلفة التي مر بها مفهوم السيادة وعرض التوجهات النظرية المتعددة المبلورة لهذا المفهوم. أما توظيف المنهج التحليلي فغاياته تفسير التحديات الكبيرة التي تواجهها السيادة جراء تنامي مسار العولمة وذلك على المستويين النظري والمفاهيمي وكذا على مستوى العلاقات الدولية بمختلف آثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

## 2. تطور مفهوم السيادة على ضوء التحويلات الدولية

حظي مفهوم السيادة باهتمام واسع على الصعيد الأكاديمي باعتباره أحد المفاهيم المحورية في الدراسات السياسية وكذا القانونية، إلا أن التعاريف التي قدمت بشأن موضوع السيادة تبدو في درجة كبيرة من التباين، لأن السيادة مفهوم ديناميكي يتأثر بالتطورات الحاصلة على مستوى منظومة العلاقات الدولية بشكل عام والقانون الدولي بشكل خاص، فضلاً عن تأثره

بتعدد الخلفيات الإيديولوجية وتنوع المدارس الفكرية. لكن بصرف النظر عن هذه الميوعة الاصطلاحية التي تكتنف مفهوم السيادة إلا أنه سيتم استقراء أهم التعاريف المقدمة لهذا المفهوم ورصد التطور التاريخي الذي شهدته وصولاً إلى تأصيله النظري.

## 1.2 تعريف السيادة:

تعد السيادة أحد المفاهيم الأساسية في علم السياسة، وتتعدد تعريفاته وفق ظروف بروزه وحسب الخلفيات الإيديولوجية والمنطلقات الفكرية للدارسين له.

إن مصطلح السيادة مشتق من اللفظ اللاتيني (Superanus) ومعناه "الأسمى أو الأعلى"، لذا يطلق البعض على السيادة "السلطة العليا". ويعتبر "جان بودان" أول كاتب غربي قام بصياغة نظرية متكاملة عنها، حيث لعبت إسهاماته دوراً محورياً في بلورة مبدأ السيادة الوطنية كما أقرته معاهدة وستفاليا (1648). وقد عرف بودان في كتابه "الكتب الستة للجمهورية" (1576)، السيادة على أنها "السلطة العليا التي يخضع لها المواطنون والرعايا ولا يحدها القانون"<sup>3</sup>. ويخص بودان السيادة بجملة من المميزات الرئيسية؛ فهي غير قابلة للتجزئة، ومرتبطة بالدولة ارتباطاً وثيقاً فهي دائمة مع دوام الدولة ولا تزول إلا بزوالها، وهي مطلقة باعتبار الدولة تمارسها بلا قيود. وعلى هذا الأساس فإن الحاكم لا يكون مسؤولاً عن أعماله إلا أمام قوة عليا تكمن في السلطة الإلهية، وهو بذلك يؤسس للحكم المطلق.

أما الموسوعة السياسية فتعرف السيادة على أنها "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة وميزة الدولة الأساسية الملزمة لها، والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز إصدار القوانين والتشريعات"<sup>4</sup>.

كما يعتبر الدارسين أن السيادة أحد أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كرسه معظم مواثيق المنظمات الدولية، فليست هناك دولة من دون سيادة<sup>5</sup> بل إن الدولة هي "السيادة"، ولا يمكن فصل السيادة الداخلية عن السيادة الخارجية حسب الكاتب أوليفييه بو (Oliver Beaud) الذي يفسر ذلك قائلاً: «السيادة الداخلية التي تعني الهيمنة داخل الإقليم تفترض

السيادة الدولية التي تمنع إمكانية سيطرة دولة على أخرى. كما أن السياسة الدولية تتضمن أيضا السيادة الداخلية من أجل القدرة على الفعالية».<sup>6</sup> وبذلك ترتبط السيادة بالقدرة الفعلية على إصدار القرارات داخل الدولة وخارجها مع رفض الامتثال لأي سلطة خارجية في المجتمع الدولي.<sup>7</sup>

وبالتالي، يقصد بالسيادة الحرية في اتخاذ الدولة القرارات دون قيود باعتبار سلطتها سيده لا تخضع لأي سلطة خارجية لأن سيادتها مستقلة وغير مقيدة بإرادة الغير.<sup>8</sup> كما لا تخضع لأي سلطة داخلية بل تمارس سلطتها داخل الحدود الجغرافية على جميع أفراد الشعب بتوفرها على سلطة عامة تعلو إرادات أعضاء الجماعة البشرية، وعليها لا توجد فوقها سلطة تخضع لها كمالاتها سلطة أخرى. وهذا ما عبر عنه جان دابان (Jean Dabin) في قوله " أن الدولة تكون ذات سيادة في مواجهة الأفراد والجماعات الخاصة والعامة التي تعيش أو تعمل داخلها، فهي المجتمع السياسي الذي يخضع له الأفراد والجماعات".<sup>9</sup> وعليه، فإن السيادة هي السلطة المطلقة، التي تمارسها الدولة على رعاياها، وعلى جميع المنظمات التي يكون فيها الرعايا داخل الدولة.<sup>10</sup>

## 2.2 التطور التاريخي لمفهوم السيادة:

على الرغم من امتداد الجذور التاريخية لمفهوم السيادة إلى الحضارة اليونانية القديمة إلا أن هناك شبه اتفاق بين فقهاء القانون الدستوري على أن أصوله النظرية تعود لمرحلة الكشوفات الجغرافية وحركة التجارة في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر. فأول ما ظهرت فكرة السيادة كانت على يد القانونيين الذين كانوا يدافعون عن السيادة الكاملة للملك في فرنسا ضد السلطة الدينية، وأن هذه السلطة العليا لا ينافسه عليها أحد في الدولة، إذ استغل الملوك مساوئ النظام الإقطاعي لتركيز السلطة في أيديهم، وهذا ما تم التعبير عنه بفكرة السيادة التي تثبت للدولة الشخصية الاعتبارية والقانونية. ثم تطورت فكرة السيادة مع قيام الدولة القومية إلى ظهور الدولة بمفهومها الحديث، فكانت في بادئ الأمر سيادة مطلقة مستمدة من مصادر

إلهية لا تحدّها أي سيادة في مواجهة الداخل والخارج، لكنها شهدت تطورا هاما في أوروبا في مواجهة الولاء المزدوج للبابا والإمبراطور.

كما لقي مفهوم السيادة رواجاً كبيراً رغم كل المآخذ التي وجهت إليه في القرن التاسع عشر وأصبحت الدولة بالقوة التي تملكها وليست بالسيادة فقط كون القوة هي التي تحمي كيان الدولة وسيادتها، وهو ما صار يعرف في القانون الدولي "بمبدأ المساواة بين الدول المستقلة ذات السيادة" والذي يعني المساواة في الحقوق والالتزامات وعدم الخضوع لأي سلطة أخرى غير سلطتها. ثم تناولت بعض المدارس في العلاقات الدولية مفهوم السيادة مثل المدرسة الواقعية الكلاسيكية واعتبرتها مقدسة ولا يجوز المساس بها لأنها من مميزات الدولة والتي بموجبها تستطيع تحقيق مصالحها الوطنية. إلا أن ظاهرة العولمة وما أفرزته من تطور تكنولوجي، أباحَت التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال ذرائع كثيرة، الأمر الذي صار يتعارض مع فكرة السيادة كمصطلح قانوني ومبدأ راسخ في المواثيق الدولية.

### 3.2 التأسيس النظري للسيادة:

شهدت نظرية السيادة مراحل عديدة، انتقلت من الطبيعة المطلقة لتعرف تعديلاً ومراجعة مع تطور العلاقات الدولية. كانت البداية مع النظرية التقليدية للسيادة ممثلة في جون بودان (Jean Bodin) وتوماس هوبس (Thomas Hobbes) اللذان يعتبران بأن السيادة مطلقة. فالمفكر الفرنسي بودان صاحب التأسيس النظري لفكرة السيادة قد عرفها بأنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع لقوانين إلا القانون الطبيعي والقانون الإلهي، لأنها سلطة دائمة لا يمكن تفويضها أو التصرف فيها. كما ذهب الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبس إلى تأييد نظرية السيادة المطلقة للحاكم الذي يتمتع بسلطة لا تعلوها سلطة أخرى في الدولة، والذي عليه واجب نقل المجتمع من حالته الطبيعية الفوضوية إلى الحالة المنظمة، فالدولة هي المجتمع السياسي<sup>11</sup> الذي لا يمكنه حماية الأفراد واستقرار المجتمع ما لم تكن تتمتع بتلك السلطة المطلقة التي تجعلها تخضع الجميع لإرادتها.

أما النظرية الحديثة للسيادة فقامت على أنقاض نظرية السيادة المطلقة، ومفادها أن السيادة ليست للملك وإنما للأمة باعتبارها كائناً مجرداً عن الأشخاص المكونين لها. وارتبط مبدأ سيادة الأمة بالثورة الفرنسية حيث بقيت فكرة السيادة بما لها من صفة الإطلاق والسمو ولكنها انتقلت من الملك إلى الأمة، لتصبح بذلك إرادة الأمة هي السلطة العليا التي لا تتنافس ولا يمكن تجزئتها بين الأفراد بل تبقى ملكاً للمجموعة المستقلة التي تعهد إلى هيئة تستخدمها لصالح الكل. ويمثل هذه النظرية جون جاك روسو (John Jacques Rousseau) الذي لقب "بأبي الديمقراطية" نظراً لأفكاره عن مبدأ سيادة الأمة.

أوضح الفيلسوف الفرنسي روسو في مؤلفه الشهير "العقد الاجتماعي" أن السيادة عبارة عن ممارسة الإرادة العامة، وأنها ملك الأمة جمعاء ولهذا فإن السيادة ليست ملكاً للحاكم. وضمن هذا التوجه يرى الفيلسوف الفرنسي "بأن الجسم السياسي يعتبر كجسم منظم له إرادة والسيادة هي المظهر الوحيد لهذه الإرادة. ولهذا فإن سيادة الأمة من أهم خصائصها أنها وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة وهي مطلقة والأمة وحدها هي المالكة. كما أن العقد الاجتماعي وفق روسو هو الذي أنهى العصر الطبيعي وأصبحت السيادة من حق المجموع ككل، إذ يتنازل كل فرد عن نفسه وحقوقه للمجتمع كله أي للإرادة العامة<sup>12</sup> لأنها السلطة العليا والنهائية الملزمة لجميع أفراد المجتمع.

بعدما أثبت مبدأ سيادة الأمة قصوره ظهر اتجاه آخر ينادي بنظرية جديدة وهي نظرية سيادة الشعب، التي وإن كانت تمنح السيادة للجماعة إلا أنها لا تنظر إليها كمجموعة مستقلة عن الأفراد المكونين لها، بل باعتبارها مكونة من عدد من الأفراد لكل منهم جزء منها. لذلك فإن هذه النظرية تقضي على فكرة عدم قابلية السيادة للتجزئة. كما أن مبدأ سيادة الشعب يتماشى مع النظام الديمقراطي المباشر، إذ يكون للشعب حق ممارسة السلطة بنفسه لأنه السيد وهو مصدر السيادة، مما ساهم في إرساء مفهوم السيادة الشعبية.

عموماً، أدت الحاجة إلى حماية الدولة في البداية إلى التشدد في جعل السيادة مطلقة، لكن التحولات الكبرى في العلاقات الدولية وأهمها العولمة جعلت المفهوم التقليدي القائم على استئثار الدولة وحدها بهذه السيادة المطلقة متجاوزاً كون سيادة الدولة في عالم اليوم أصبحت مرنة أو مقيدة. ونتج عن تغيرات البيئة الدولية إجماع بين رجال الفقه المعاصر على أن رصيد السيادة الوطنية يتضاءل لصالح الأخذ بمبدأ النسبية وسيادة قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان<sup>13</sup> مما أدى لقياس سيادة الدول الفعلية بما تمتلكه من هيمنة وقوة في المجتمع الدولي، ما يعمل على تعاضل ارتباط السيادة بالعولمة.<sup>14</sup> وهذا ما أدى إلى صياغات جديدة للسيادة الوطنية في القرن الحادي والعشرين.

### 3. انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية

ثمة اتفاق بين العديد من الباحثين حول تداعيات المسار العولمي على الدولة القومية وما انجر عنه من انحسار لدورها وتقليص لسيادتها في خضم التحولات الدولية الحاصلة. إلا أنه رغم تدهور سيادة الدولة فإنه وفق مايكل هاردت (Michael Hardt) وأنطونيو نيغري (Antonio Negri) لا يعني أن السيادة بحد ذاتها قد تدهورت بل ارتدت ثوباً جديداً مؤلفاً من سلسلة من الخيوط القومية وفوق القومية الموحدة في سياق منطق الحكم الواحد<sup>15</sup>. عموماً، يمكن عرض وليس حصر أهم تداعيات العولمة على سيادة الدولة فيما يلي:

#### 1.3 إعادة صياغة المفهوم الوستفالي للسيادة:

رغم أن مفهوم سيادة الدولة من المفاهيم المستقرة في فقه القانون الدولي إلا أن ثمة تغيير جذري للمفهوم الكلاسيكي للسيادة الوطنية لا يمكن فهمه بمعزل عن مسارات العولمة إذ يشير برتران بادي (Bertrand Badie) إلى " زوال سيادة الدولة" كما عرّفها جون بودان عام 1576 في كتابه الشهير "الكتب الستة في الجمهورية"<sup>16</sup>.

لقد أخضعت العولمة مفهوم السيادة وغيره من المفاهيم الرئيسية للمراجعة وإعادة التعريف لأنها متجاوزة نظريا وغير نافعة عمليا<sup>17</sup> بحكم أن الرهانات الدولية الجديدة والمشكلات التي تمخضت عن العولمة لا تتماشى والحدود السياسية التي يقوم عليها المفهوم التقليدي للسيادة، فالمشكلات لم تعد وطنية أو حتى إقليمية بل أصبحت ذات طابع عالمي في مظاهرها وآثارها ومخاطرها وطرق مواجهتها<sup>18</sup> وتتطلب تعاونا دوليا مشتركا لأنها تهم العالم كله.<sup>19</sup> إلا إن استجابة الدولة للعولمة والسعي إلى إيجاد حلول مشتركة لهذه القضايا الكونية قد انتقص من سيادتها التي تأخذ في التآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في الميادين الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وغيرها. فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية لكنها عمليا قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية مما يجعل حريتها في التصرف ناقصة ومقيدة وهذا بسبب نقل سلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية.<sup>20</sup> مما أدى إلى إعادة صياغة المفهوم الوستقالي للسيادة وبروز مضمون جديد أكثر واقعية لتماشيه مع العالم المعاصر والالتزامات القانونية الدولية مثل الحديث عن "السيادة الجزئية" أو "المقيدة" أو "المشتركة".

في ظل العالم الافتراضي والثورة المعلوماتية، تغيرت طبيعة التحديات مما أدى إلى بروز مفاهيم جديدة كالسيادة الرقمية كسبيل لتحقيق الأمن السيبراني مع صعوبة الردع الإلكتروني.<sup>21</sup> كما برزت دعوات إلى أن يستبدل أنموذج السيادة التقليدي بمفاهيم جديدة تعكس واقع مشاركة الفاعلين الآخرين في سيادة الدولة مثل مفهوم المسؤولية (Responsability) والحوكمة (Governance)،<sup>22</sup> لأن تراجع قوة الدولة دفع إلى توزيع مهام الحكم التي كانت حكرا على الحكومات على مستويات أدنى من الدولة وأعلى منها<sup>23</sup> كترديد دور المنظمات الاقتصادية العالمية من جهة والفاعلين دون الدولة من جهة أخرى كالكليات المحلية التي تتجاوز في نفوذها دور الدول. فضلا عن ظهور مفاهيم أخرى كالأمن الإنساني، الحماية

الدولية لحقوق الإنسان وحق التدخل الإنساني، الأمر الذي أدى إلى تفكيك القيم التي أسستها قواعد القانون الدولي كمبدأ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

في نفس السياق، وفي قمة الألفية المنعقدة بالجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر 2000 تحت عنوان " مستقبل الأنظمة الدولية في القرن الحادي والعشرين " ظهر مصطلح " حق التدخل الدولي " ليعبر عن هندسة مفاهيم جديدة في ظل التغيرات التي يطرحها عصر العولمة الذي تمخض عنه تغيير طبيعة الأخطار المحدقة بالسلم والأمن الدوليين وما يتطلبه ذلك من تعديل مفهوم سيادة الدول وجعل حقوق الإنسان جزءا من المسؤولية الدولية في عالم لم تعد فيه التهديدات الأساسية تأتي من النزاعات بين الدول بقدر ما باتت تنبع من النزاعات داخل الدول.<sup>24</sup>

وعليه، من نتائج تراجع مبدأ السيادة تزايد إمكانات التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتعدد المبررات من التدخل لاعتبارات إنسانية إلى التدخل لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات العرقية إلى التدخل لمكافحة الإرهاب الدولي والهجرة غير النظامية وغيرهما. فالبحت لتغيير هذا المفهوم من شأنه السماح بتدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة تماشيا ومصالحا. فالحديث عن وضع الدولة القومية وانحسار مفهوم السيادة والنظام ما بعد " الويستفالي "، كلها مفاهيم تنصرف إلى الغرب وتصرف مزاياه لحسابه.<sup>25</sup>

وفي المقابل، رأت الدول النامية أن مفهوم السيادة يقتضي مزيدا من الدعم والحصانة ما يمكنه من مجابهة محاولات الاختراق الخارجي<sup>26</sup> لأنه لا يوجد بديل واقعي لنظام سيادة الدولة الوطنية.<sup>27</sup> وتبقى الدولة من الأمور التي لا غنى عنها حيث تقوم وحدها في وضع الأسس الخاصة بأطر العولمة.<sup>28</sup>

### 2.3 تصاعد دور الفاعلين الجدد:

منذ نشأة الدولة القومية وموضوع السيادة يثير جدلا واسعا، فقد قامت كل النظريات الجيوسياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين على العلاقة بين الدولة والأرض<sup>29</sup> التي تشكل

إطارا لسيادة الدولة المباشرة<sup>30</sup>. لكن جيمس روزنو (James Rosenau) يرى أن الدولة أصبحت رهينة السيادة ومقيدة بها بحكم المسؤوليات والالتزامات الدولية التي تترتب عليها والتي تستنزف قدراتها وتحد من قدرتها على التأثير. فقد أصبح مفهوم السيادة عائقا يحد من هامش حركة الدول، في حين أن الأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول (Sovereignty Free Actors) كالشركات العملاقة فهي متحررة من قيد السيادة<sup>31</sup>.

كما أدخلت تطورات العولمة العالم في تفاعلات ومواجهات لم يعرفها من قبل بسبب إسقاطها المستمر لحدود الزمان والمكان فهي تهدد الجغرافيا وحدود الدولة السياسية وكل هذه المظاهر كانت تعني سابقا " السيادة الوطنية "<sup>32</sup>. وانعكس هذا التراجع في السيادة على حدود الدولة التي أصبحت مهددة بالتآكل لأن الدولة أصبحت عاجزة على ضبطها.

وعلى الرغم من التزايد المطرد في عدد الوحدات السياسية منذ 1945 إلا أن الدولة لم تعد الفاعل الأساسي الوحيد في مجال العلاقات الدولية، فإلى جانبها أصبح هناك فاعلون آخرون يضطلعون اليوم بدور هام يفوق دور الدول ذاتها في بعض الأحيان ومن ذلك المنظمات الدولية بمختلف أنواعها والشركات المتعددة الجنسيات التي باتت تمثل إحدى الظواهر الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة خاصة مع عولمة التجارة وتراجع تحكم الدول في الفضاء الاقتصادي والرقمي لذلك أصبحت القطاعات الأكثر ديناميكية في الاقتصاد العالمي الجديد ليست بوطنية بل فوق وطنية أو ما عبر وطنية<sup>33</sup>. وقد أدت هذه القوى الخاصة إلى الحد من حرية الدول بل وأفقدتها جزءا كبيرا من سيادتها.

يعتبر ستيفان كراسنر (Stephen Krasner) من جهته أن نظام وستفاليا أي نظام السيادة الوطنية الكاملة، نموذج مثالي لأنه لم يتحقق قط بشكل كامل، فاستقلال الدول كان دوما مقيدا بالالتزامات الدولية أو بمظاهر التبعية والهيمنة.<sup>34</sup> فالانضمام للمنظمات العالمية والتوقيع على المعاهدات الدولية يقلص البدائل السياسية المتاحة أمام الحكومات بل قد يضطررها إلى إجراء تعديلات على السياسات المحلية.<sup>35</sup> كما انتقلت العلاقات الدولية من

طابعها الجيوسياسي إلى التركيز أكثر على دور المجتمعات<sup>36</sup>، مما دفع إلى ضرورة إعادة التفكير في علاقات الدول فيما بينها والزامية تنظيمها في "عالم ما بعد السيادة".<sup>37</sup>

كما شهدت نهاية القرن العشرين زيادة غير مسبوقه في عدد المنظمات الدولية غير الحكومية لاسيما بعدما امتدت تأثيراتها إلى خارج حدود الدولة وأضحت جزء لا يتجزأ من واقع العلاقات الدولية، لدرجة أن تصبح هذه المنظمات قريبة من المواطن أكثر من مؤسسات الدولة، ويرجع ذلك إلى ضعف الدولة وتراجعها عن أداء مهامها تأثرا بالعولمة الاقتصادية والإعلامية والإلكترونية، لتصبح الدولة الوطنية ضحية العولمة.<sup>38</sup>

### 3.3 تنامي ديناميكيات الاندماج والاعتماد المتبادل:

ظهرت " نظرية أفول السيادة الوطنية" كأشد رد فعل لتأثير العولمة الاقتصادية، إذ تنبأت بنهاية القوميات وجاءت كانعكاس لرسم خريطة جديدة لعالم الألفية الثالثة تتماشى ومصالح الشركات العابرة للقوميات التي تعمل على منع كل ما يعيق توحيد الاقتصاد العالمي ويقلص حرية مبادلاته وتدفق عناصره (السلع، رأس المال، العمالة، والتكنولوجيا). ففي عصر العولمة ثمة تجاوز للولاءات التقليدية إذ تحل محل الدولة ولاءات جديدة عادة ما تكون نفعية وبراغمية<sup>39</sup> أي ستحل الشركة متعددة الجنسيات تدريجيا محل الدولة لما تعرفه من تقليص في سيادتها لتصبح الوظيفة الجديدة للدولة خدمة مصالح الشركات العملاقة.

بهذا المعنى، أصبحت الشركات الكبرى متحررة من قيد السيادة من خلال استراتيجيات تنمي التدفقات العابرة للأوطان كتحويل الرساميل، تدفق اليد العاملة والمعلومات، انتقال الأدمغة نحو الاقتصاد الهامشي، وكلها مهددة لسيادة الدولة. فمبدأ سيادة الدولة الذي هو أصلا "مبدأ هش" انهار حسب برتران بادي لما ثبت عجز الدول المتلقية لهذه التدفقات المختلفة عن إنتاج وسائل منافسة لها<sup>40</sup> وتحولت إلى مجرد قناة تعبر من خلالها مقتضيات السوق العالمي.

في حين يطالب المدافعون عن السيادة باسترجاع الدولة لكل سلطاتها لكن الأمر يبدو صعبا في ظل عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا. فالبناء القانوني لمفهوم السيادة يتعرض لتهديد

خطر من الأنشطة العولمية إذ أوشكت الدول أن تغدو عاجزة عن أداء بعض اختصاصاتها المرتبطة بالتحكم في الدوائر الإعلامية والسيولة النقدية والمالية التي تعد من أهم العناصر السيادية للدولة والتي تهددها العولمة بالإقصاء علاوة على أنها باتت مجبرة على التخلي على كثير من مظاهر السيادة للاندماج في التجارة العالمية.

كما أن الخطى المتسارعة للتكتلات الاقتصادية على مستوى العالم، جعل للتساؤل عن سيادة الدولة مشروعية ملحة في ظل التحولات الاقتصادية والاستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث نلمس بداية حركة قوامها تركيب جديد للجغرافيا السياسية نفسها يتجاوز منطق الدولة إلى منطق تعدد الأقطاب، وهي حركة تكتل اقتصادي واندماج غير مسبوق بين الاقتصاديات الوطنية<sup>41</sup> التي تؤكد أن نمط التفاعل بين الدول ليس الصراع المستديم، فالدول غالبا ما تبرم فيما بينها اتفاقات تنهض بمصالحها المتبادلة<sup>42</sup> لتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي العالمي والحد من مظاهر الفوضى التي أثارها العولمة التي لا يمكن ردها. ويكون المعنى السياسي لهذه التجمعات الإقليمية محاولة من الدولة للتحكم في هذا الانفلات المستمر وتنظيم وتيرته بما أنه يصعب ضبطه كليا.<sup>43</sup>

#### 4.3 بناء المجتمع المدني العالمي:

أحدثت العولمة تغييرا في مفهوم السيادة الوطنية حيث تتنازل الدولة عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة عن النظام العالمي الجديد. ويشير مفهوم الحوكمة العالمية<sup>44</sup> إلى فكرة الانتقال من النموذج التقليدي للمجتمع الدولي القائم على الدولة القومية ذات سيادة كفاعل مركزي ووحيد في السياسة الدولية إلى نموذج المجتمع العالمي القائم على تنامي دور الفواعل من غير الدول، حيث أدى التطور التكنولوجي والانفتاح على العالم الخارجي مع شبكة الإنترنت إلى تحقيق الديمقراطية الكونية ونقل المواطن من إطار الدولة المحدود إلى الإطار العابر للقوميات، ليصبح يتعامل مع الآخرين باختلاف مستوياتهم الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية في إطار الدولة العالمية مما يؤسس لمفهوم "المجتمع المدني العالمي".

وفي هذا السياق، يتساءل محمد فهم يوسف عما إذا كانت العولمة ستؤدي بالضرورة إلى إضعاف الدولة وقيام حكومة عالمية مركزية وإحلال "المواطنة العالمية" محل المواطنة الراهنة.<sup>45</sup> ويجيب عبد الخالق عبد الله بتأكيد على بروز مجال سياسي يتمحور حول العالم وليس حول الوحدات السياسية المنغلقة لأن الدولة ليست وحدها مركز السياسة وليست مسؤولة مسؤولية تامة عن شعبها وأمنها وبيئتها، لتصبح السياسة أكثر عولمة من أي وقت من الأوقات<sup>46</sup> حيث أصبحت بلا حدود بظهور تداخل شديد بين المحلي والعالمي. وستظل الدولة تدعي نظريا القيام بوظائفها لكنها عمليا عاجزة عن ذلك في ظل وجود قضايا وأزمات عالمية تتطلب إدارة عالمية وحلول مشتركة تتخطى الدول مهما كانت قوية.

وباعتبار المنظمات غير الحكومية تعمل في إطار الحقوق السيادية للدولة، مما يضيف عليها الشخصية القانونية الداخلية<sup>47</sup>، فقد تصاعد دورها استجابة لتزايد الوعي بضرورة بناء مجتمع مدني عالمي في ظل عالم شديد التعقيد لتحقيق المواطنة العالمية التي تختلف في طبيعتها عن المواطنة التقليدية، فهي نتاج امتداد السياسة على الصعيد العالمي والتي تستلزم تفاعل كل مواطن في كل أنحاء العالم حتى تصبح حقيقة واقعة.<sup>48</sup> ويتحدث جلال أمين عن بروز "المواطنة العالمية" و"الهوية الإنسانية" بدل المحلية<sup>49</sup> " كونها حالة إنسانية عامة مرتبطة بشكل خاص ببروز الجيل الجديد جيل "إكس" الذي هو أكثر استخداما للتقنيات الجديدة وتوصلا مع القضايا العالمية واهتماما بمصير البشرية، والأكثر وعيا لهويته العالمية وإدراكا لبعده الإنساني من أي جيل سابق. لكن عبد الخالق عبد الله، يعتبر أن "المواطنة العالمية" لا يعني تراجع وتهميش وإلغاء الهوية الوطنية، كما أن التواصل مع القضايا العالمية كقضية البيئة والفقر وحقوق الإنسان والإرهاب السبراني لا يعني الانفصال عن الأحداث الوطنية، لأن الهوية الوطنية قائمة وستتمو بجانبها "المواطنة العالمية" و "الهوية الإنسانية".<sup>50</sup>

نستنتج من كل هذا الجدل أنه إذا كان بعض المفكرين يتحدثون عن ضرورة قيام حوكمة عالمية لأن الرهانات الكونية تفرضها أمام العجز السياسي للدول، فإن آخرين يبدون تحفظات كبيرة في إمكانية التأسيس لها لتمسك الدول بسيادتها ولعدم توفر الشروط لقيامها.

#### 4.4 تعزيز الخصوصيات الثقافية والهوياتية

من مفارقات العولمة أنها بينما تريد توحيد العالم في إطار السوق الحرة الواحدة تدفع بالأمم للبحث عن هويتها وبالتالي إعادة بناء جذران خصوصياتها من جديد<sup>51</sup> لأنه في إطار " القرية الكونية " تأتي التدفقات الثقافية عبر الوطنية لتؤجج بناء الخصوصيات وتغذية الحركات القائمة على الهوية، مما يساهم في تفكيك الأطر الوطنية وحدث النزاعات الانفصالية والإثنية وهذا يشكل حدا لسيادة الدول التي تتناقض سيطرتها أكثر فأكثر.

كما أن التعرض المشترك لتدفقات وسائل الاتصال العابرة للجنسيات وللتدفقات الرقمية والاقتصادية التي تتحكم بالإنتاج والاستهلاك تنزع جميعها إلى تشويش " وحدانية الولاء الوطني وحصريته" <sup>52</sup> فتصبح الهويات أكثر فأكثر هويات متعددة ومتحركة مع تنشيط الهويات الخصوصية، الأمر الذي يجعل من الحدود الفاصلة بين الوطني والعالمي حدودا نسبية، لا سيما أن الخوف من إمكانية " زوال الدولة " أوجد حالة من الهلع ما بين المكونات الثقافية للدولة، التي تتمسك بشدة بخصوصياتها الثقافية.<sup>53</sup>

إن الاتجاه الآخر للعولمة المتمثل في النزعة المحلية يعمل على تعزيز فاعلية الأقليات ويدفعها صوب التمسك بالحدود الداخلية لثقافتها في مواجهة العولمة التي تساعد في تفكيك الدولة، فهي بذلك علمية مركبة تجمع بين البعدين العالمي والمحلي.

انطلاقا من هذه الفكرة، فإن انبعاث الهويات، سواء داخل نطاق الثقافة الغربية أو خارجها دليل على أننا سنعيش مستقبلا في " قرى عالمية " لا " قرية عالمية واحدة " وذلك خلافا لاعتقاد عالم الاجتماع الكندي مارشال مكلوهان في أواخر ستينات القرن العشرين أن التقنيات المتجددة من خلال ممارستها ثم الحاجة إلى اقتنائها ستؤدي إلى التكيف مع حصيلتها

المتمثلة في تحول البيئة العالمية الضخمة إلى "قرية صغيرة" والطابع التقني لثقافة هذه القرية العالمية يجعلنا أمام واقع تتواصل فيه مجتمعات بأسرها، " لكن توظف هذه التقنيات على العكس للاحتفاظ بخصوصياتها الثقافية بدلا من أن تكون آلية لدمج الثقافات وتحويلها إلى "ثقافة عالمية واحدة".

لذلك، حينما تسعى العولمة لوضع نهاية للتاريخ فإنها تمنحه بداية أخرى تحمل معاني عديدة ومتنافسة<sup>54</sup> خاصة وأن تنامي نزعة التفكك في ظل العولمة الرقمية ترافق التغيير لمفاهيم عديدة كالحروب، الشعوب، الحدود الجغرافية، التي تبقى ولكنها تحمل مضامين جديدة مرتبطة بالممارسات الرقمية لتصبح الحروب الرقمية، الشعوب الرقمية، والحدود الرقمية.

#### 4. الخاتمة

يتضح في الأخير، أن مفهوم السيادة الوطنية عرف نقلة نوعية من بعده التقليدي -الذي يقوم على مطلق حرية الدولة في التصرف بلا قيود على المستويين الداخلي والخارجي- إلى ما يعرف بالسيادة المحدودة أو المقيدة بأداء الالتزامات الدولية.

ومن هذا المنطلق، فإن نظرية السيادة المطلقة زمنها قد ولى، خاصة في ظل نسق عولمي يتميز بتنامي حركيات الاعتماد المتبادل والترابط الشبكي على المستوى العالمي، ضف إلى ذلك تأثير القضايا الدولية الجديدة كمكافحة الإرهاب في إقرار حق التدخل الإنساني.

كما أنه رغم تكريس معاهدة وستفاليا مجموعة من الركائز المعيارية الساعية لتقديس سيادة الدولة وتعزيز هيبتها وحدودها الإقليمية، إلا أن السيادة الوطنية فقدت كثيرا من صلابتها في ظل المتغيرات الدولية التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، وتعرف انكماش القيمة المادية للمجال الوطني بحكم تزايد دور الفواعل عبر الوطنية وتضائل القدرة الرقابية للدولة على حدودها بسبب النشاطات العابرة للحدود، مما جعلها عرضةً للتآكل من الأعلى، بفعل الضغوطات والتدخلات الخارجية، ومن الأسفل بفعل الصراعات الهوياتية والحركات الانفصالية، والتي غالبا ما تؤدي إلى تفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية.

يتضح أيضا أنه على الرغم من أن العولمة وما رافقها من تحديات أثرت بشكل كبير على السيادة الوطنية وعملت على إفراغها من جوهرها المطلق وجعلتها مرنة ومشروطة بحكم أن الدولة ملزمة بالقيام بالتزاماتها الدولية، ومع ذلك كله لم تستطع طمس معالم سيادة الدولة على إقليمها وكل ما يقع تحت سيادتها. على الرغم من هذا وذاك، فلا مفر للدول من التنازل عن جزء من سيادتها للفاعلين الجدد. مع ضرورة الإشارة في الأخير أن عالم اليوم يعرف اتجاها متزايدا نحو الانكماش على الذات وعلى الحدود، علما أن بقاء الدولة وسيادتها مرهون بتعديل وظائفها وضرورة تكييفها بما يتماشى والتطورات الدولية الراهنة.

## 5. الهوامش والمراجع

<sup>1</sup> ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، (2007). ص 157.

<sup>2</sup> طلال عتريسي، " الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة "، في/ العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (2002). ص 43.

<sup>3</sup> سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (2000).

<sup>4</sup> عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (1981). ص 702.

<sup>5</sup> سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (2008). ص 117.

<sup>6</sup> Olivier Beau, La Puissance de L'Etat, Paris : Presses Universitaires de France, (1994). p17.

<sup>7</sup> عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، (2003). ص 53-54.

<sup>8</sup> فريد جموم، "السيادة كمسؤولية: من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية"، الحقيقة، مجلد 16، العدد 42، (2017). ص 434-459.

<sup>9</sup> بومدين طاشمة، مدخل إلى علم السياسة: مقدمة في دراسة أصول الحكم، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، (2014). ص 72.

<sup>10</sup> بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (2004).

- <sup>11</sup> عبد الله بوقفة، القانون الدولي العام-السيادة - الدولة والقانون، الجزائر: دار الهدى، (2013). ص35.
- <sup>12</sup> عبد المعطي محمد، علي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، (1994). ص185.
- <sup>13</sup> عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، (2007). ص 10.
- <sup>14</sup> طلال ياسين العيسى، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر: دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 26، العدد الأول (2010).
- <sup>15</sup> مايكل هاردي وأنطونيو نيغري، الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة، تعريب فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، (2002). ص 14.
- <sup>16</sup> عبد الرضا حسين الطعان، علي عباس مراد، عامر حسن فياض، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، لبنان: دار الروافد الثقافية، (2015). ص 408.
- <sup>17</sup> Bertrand Badie, Un monde sans souveraineté : ces états entre ruse et responsabilité, espace du politique, Paris : Fayard, (1999). p 287.
- <sup>18</sup> محمد عثمان، "العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية"، السياسة الدولية، عدد يوليو، (2001). ص ص 44-45.
- <sup>19</sup> محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2008). ص264.
- <sup>20</sup> عبد الحي يحي لزوم، إمبراطورية الشر الجديدة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (2003). ص 235.
- <sup>21</sup> محمود علي عبد الرحمن علي البرهامي، "الفضاء الإلكتروني وأثره على مفاهيم القوة والأمن"، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 16، عدد 15، (2022). ص ص 423-443.
- <sup>22</sup> طلال عتريسي، "الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة"، في/ العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (2002). ص41.
- <sup>23</sup> ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، (2007). ص 54.
- <sup>24</sup> غسان العزي، سياسة القوة، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، (2000). ص 63.
- <sup>25</sup> جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر: دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في فلسفة القانون ببيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، (2006). ص 411.

<sup>26</sup> طارق عبد الحميد الشهاوي، نظرية العقد السياسي: دراسة مقارنة بين الأنظمة السياسية المعاصرة والفقهاء الإسلاميين، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009، ص 423.

<sup>27</sup> رودولف جوليان، "نحو سلام واقعي: الدفاع عن الحضارة وهزيمة الإرهابيين بتفعيل النظام الدولي"، في: "رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية: جمهورية وديمقراطية"، دراسات عالمية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، العدد 72، (2008). ص 16.

<sup>28</sup> موسى الزغيبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، (2001). ص 40.

<sup>29</sup> Philippe Moreau Defarges, Introduction à la Géopolitique, Paris : Edition du Seuil, (1999). p23.

<sup>30</sup> محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسى، أصول علوم السياسة، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، (2011). ص 108.

<sup>31</sup> James Rosenau, Turbulence in world politics: A Theory of change and continuity, Princeton: Princeton University, (1990). p.p37-44.

<sup>32</sup> إبراهيم حيدر، "العولمة وجدل الهوية الثقافية"، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 2، (أكتوبر-ديسمبر 1999). ص 110.

<sup>33</sup> ألفين تولفير وهايدي تولفر، "النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين"، ترجمة عصام الشيخ، الثقافة العالمية، السنة 12، العدد 70، (مايو 1995). ص 19.

<sup>34</sup> Stephen D. Krasner, « Compromising Westphalia », International Security, Vol 20, N° 3, (Winter 1995- 1996). pp115-151.

<sup>35</sup> عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظوماتها-شركاتها-تداعياتها)، الإسكندرية: الدار الجامعية، (2008). ص 34.

<sup>36</sup> Bertrand Badie, « Originalité et Futur de la Construction Européenne », in : Yves Michaud, Géopolitique et Mondialisation, Paris : Editions Odile Jacob. (2002).

<sup>37</sup> حسن النراز، عولمة السيادة: حال الأزمة العربية، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، (2002). ص 17-16.

<sup>38</sup> أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، (2001). ص 45.

<sup>39</sup> محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، في/ حافظ عبد الرحيم وآخرون، السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2006). ص 123.

<sup>40</sup> بيرتران بادى، الدولة المستوردة، غربنة النصاب السياسي، ترجمة شوقي الدويهي، بيروت: دار الفارابي، (2006). ص 385.

- <sup>41</sup> علاء الدين ناظوريه، العولمة وأثرها في العالم الثالث (التحدي والاستجابة)، الأردن: مركز الأبحاث والدراسات الدولي، (2001). ص 15.
- <sup>42</sup> كيتشي فوجيوار، أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية، الحروب الكبرى وعواقبها، سلسلة محاضرات الإمارات، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (2004). ص 6.
- <sup>43</sup> سعيد الصديقي، " هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟"، في/العولمة والنظام الدولي الجديد، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (ديسمبر 2004). ص 132.
- <sup>44</sup> توماس فولجي وآخرون، مستقبل النظام العالمي الجديد: دور المنظمات الدولية، ترجمة عاطف معتمد، عزت زيان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، (2011). ص 11.
- <sup>45</sup> محمد فهم يوسف، " حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة: عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفكر الغربي لحقوق الإنسان؟"، المستقبل العربي، السنة 21، العدد 23، (سبتمبر 1998). ص ص 63-68.
- <sup>46</sup> إسماعيل صبري عبد الله، " أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين"، مجلة عالم الفكر، السنة 26، العددان الثالث والرابع، يناير، (يوليو 1998). ص 449.
- <sup>47</sup> أسيل الخالد، المسؤولية الجنائية للمنظمات غير الحكومية غير المرخصة: دراسة مقارنة، القاهرة: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، (2020). ص 89.
- <sup>48</sup> مهران حمدي، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي: دراسة تحليلية نقدية، ط4، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر (2012).
- <sup>49</sup> جلال أمين، "العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 21، العدد 234، (أغسطس 1998). ص 58.
- <sup>50</sup> عبد الخالق عبد الله، " عولمة السياسة والعولمة السياسية"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 24، العدد 78، (أبريل 2002). ص 33.
- <sup>51</sup> قاسم حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية (دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين)، الجزائر: المطبعة العربية، (2003). ص 358.
- <sup>52</sup> بيرتران بادى، مرجع سابق، ص ص 380-381.
- <sup>53</sup> حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2010). ص ص 105-106.
- <sup>54</sup> بيرتران بادى، مرجع سابق، ص 8.